Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الخامس - العدد الخامس عشر || تاريخ الإصدار 2026-06-20

مختبرات الأدلة الجنائية في فلسطين في ضوء قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي: دراسة تحليلية للتنظيم القانوني والأبعاد الفنية وأثرهما في تطوير منظومة الإثبات الجنائي وتعزيز فعالية العدالة الجنائية

Forensic laboratories in Palestine in light of Decree-Law No. (5) of 2026 concerning the forensic laboratory: An analytical study of the legal and technical dimensions and their impact on developing the criminal evidence system and achieving criminal justice

الدكتور خالد طه محمد أبو ظاهر

Dr. Khaled Taha Mohammed Abu Thaher

استاذ مشارك

كلية القانون – قسم العلوم الجنائية

جامعة الاستقلال (الاكاديمية الفلسطينية للعلوم الامنية) – اريحا – فلسطين

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss51542

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
ان منظومة العدالة الجنائية الحديثة في فلسطين تقوم وتستند على الدليل الجنائي العلمي المتحصل عليه بطرق قانونية وعلمية صحيحة، حيث لم تعد التحقيقات في القضايا الجنائية تعتمد على محاضر الاعترافات والشهادات فقط، بل أصبحت تعتمد وتستند بصورة كبيرة على الأدلة الجنائية العلمية بكافة أنواعها والمستمدة من مختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية. وفي مطلع هذا العام، أصدر رئيس دولة فلسطين قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، وكان الهدف المباشر من إصداره، تنظيم عمل المختبر الجنائي الفلسطيني وتحديد اختصاصاته وصلاحياته وآليات إدارة الأدلة الجنائية والدوائر المكونة له وكذلك الية اعتماد الخبراء الجنائيين فيه .

لذلك يهدف هذا البحث الأكاديمي إلى دراسة وتحليل الأبعاد القانونية والفنية لهذا القرار بقانون، وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس وهو " ما هو التنظيم القانوني للمختبر الجنائي الفلسطيني في ضوء قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026؟ "، وتبدو أهمية الدراسة في انها تلقي الضوء على المختبر الجنائي الفلسطيني وبيان أثره في تعزيز العدالة الجنائية الفلسطينية، من خلال تحسين جودة الحصول على الأدلة الجنائية، وضمان سلامة الإجراءات الفنية والقانونية المتعلقة بجمع الأدلة وفحصها وتحليلها. وسوف نتطرق الى التحديات التي تواجه عمل المختبرات الجنائية الفلسطينية والسبل الكفيلة بتطويرها وفق المعايير الدولية.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات، ومن اهم النتائج ما يلي: ان قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 يمثل نقلة نوعية في تنظيم عمل المختبر الجنائي الفلسطيني من جميع الجوانب، ويعتبر أول إطار قانوني متكامل وسوف يعزز من كفاءة المختبرات الجنائية الفلسطينية وموثوقية نتائجها وتقاريرها الفنية، الا ان هناك تحديات تواجه عمل المختبرات الجنائية الفلسطينية وتتطلب معالجة مستمرة.

واهم التوصيات: ضرورة تطوير التشريعات المتعلقة بالأدلة الجنائية والمختبرات الجنائية بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة في مجالات (الأدلة الرقمية والجرائم الإلكترونية، والبصمة الوراثية وقواعد البيانات الجينية، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحليل الجنائي). ضرورة تجاوز مجموعة من التحديات التي تواجه عمل المختبرات الجنائية الفلسطينية، ضرورة تعزيز التعاون مع المختبرات الجنائية العربية والدولية، وضرورة تعزيز التكامل المؤسسي من خلال تطوير آليات التنسيق والتعاون بين المختبر الجنائي المركزي والشرطة والنيابة العامة والمحاكم بما يضمن سرعة تبادل المعلومات وإنجاز القضايا بكفاءة وفاعلية.

الكلمات المفتاحية: المختبر الجنائي، الأدلة الجنائية، العدالة الجنائية، فلسطين.

Abstract:

The modern criminal justice system in Palestine is based on and relies on scientific forensic evidence obtained through legal and scientifically sound methods. Investigations in criminal cases no longer depend solely on confessions and testimonies, but now rely heavily on all types of scientific forensic evidence obtained from Palestinian forensic laboratories. At the beginning of this year, the President of the State of Palestine issued Decree-Law No. (5) of 2026 concerning the forensic laboratory. The direct objective of this decree was to regulate the work of the Palestinian forensic laboratory, define its competencies and powers, and establish mechanisms for managing forensic evidence, its constituent departments, and the process for accrediting forensic experts within it.

Therefore, this academic research aims to study and analyze the legal and technical dimensions of this decree-law. The research problem is summarized in the main question: "What is the legal framework for the Palestinian forensic laboratory in light of Decree-Law No. (5) of 2026?" The importance of this study lies in its shedding light on the Palestinian forensic laboratory and demonstrating its impact on strengthening Palestinian criminal justice by improving the quality of forensic evidence and ensuring the integrity of the technical and legal procedures related to collecting, examining, and analyzing evidence. We will also address the challenges facing the work of Palestinian forensic laboratories and the means to develop them in accordance with international standards.

The study reached a set of results and recommendations, and among the most important results are the following: Decision Law No. (5) of 2026 represents a qualitative leap in organizing the work of the Palestinian forensic laboratory in all aspects, and it is considered the first integrated legal framework and will enhance the efficiency of Palestinian forensic laboratories and the reliability of their results and technical reports. However, there are challenges facing the work of Palestinian forensic laboratories that require continuous treatment.

Key recommendations include: the need to develop legislation related to forensic evidence and forensic laboratories to keep pace with rapid scientific and technological advancements in fields such as digital evidence and cybercrime, DNA fingerprinting and genetic databases, and the use of artificial intelligence in forensic analysis; the need to overcome a range of challenges facing the work of Palestinian forensic laboratories; the need to strengthen cooperation with Arab and international forensic laboratories; and the need to enhance institutional integration by developing coordination and cooperation mechanisms between the Central Forensic Laboratory, the police, the Public Prosecution, and the courts to ensure the rapid exchange of information and the efficient and effective handling of cases.

Keywords: Forensic laboratory, criminal evidence, criminal justice, Palestine.

المقدمة

ان التطور الهائل في علوم الأدلة الجنائية الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، جاء نتيجة منطقية وحتمية للتقدم العلمي والتكنولوجي العالمي، وهذا أدى إلى تعزيز دور المختبرات الجنائية في الدول على الكشف عن الجرائم وإثباتها. حيث تنوعت الفحوص الجنائية وأصبحت نتائجها من أهم وسائل الإثبات أمام المحاكم الجنائية، وخاصة نتائج فحوص الحمض النووي.

لقد سعت الشرطة الفلسطينية منذ العام 1994 الى هدف انشاء مختبرات الأدلة الجنائية، ولكن تم تحقيقه في العم 1996، ومع الأسف تعرض للقصف مع بداية انتفاضة الأقصى، وفي عام 2008 تمت إعادة انشائه مرة أخرى، حيث جرى إعداد الدراسات اللازمة من قبل الاختصاصيين والتقدم بالمشروع للحصول على تمويل الكافي من جانب الحكومة الكندية وتنفيذه من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع الشرطة الفلسطينية.

وعملت الشرطة الفلسطينية على توفير المكان المناسب لإنشاء المختبرات الجنائية وكذلك على توفير الكوادر البشرية، التي خضعت لتدريبات نوعية وخاصة بإشراف مدربين دوليين على مدار ثلاث سنوات في دول مختلفة، ليكون ذلك المشروع أول نواة لمختبر وخبراء جنائيين في فلسطين (1) .

ان المختبرات الجنائية في فلسطين تلعب اليوم، دوراً محورياً في تعزيز منظومة العدالة الجنائية في فلسطين، حيث يقوم ضباطها برفع وجمع الأدلة الجنائية من مسرح الجريمة، ويعملون على فحصها بالطرق العلمية الحديثة وباستخدام الأجهزة المتطورة، للتعرف على الفاعل الحقيقي للجريمة، مما يساهم في كشف الغموض في الجرائم، ويسرع من إجراءات التقاضي، ويضمن محاكمات عادلة تحمي حقوق المواطنين (2).

وقد جاء قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي الفلسطيني ليؤسس إطاراً قانونياً متكاملاً ينظم عمل المختبر الجنائي الفلسطيني من جهة ويمنحه صفة قانونية واضحة وفنية معتمدة في مجال الأدلة الجنائية من جهة أخرى (3).

ويتكون القرار بقانون من (27) مادة تعمل على تنظم هيكلية المختبر الجنائي الفلسطيني واختصاصاته وإجراءات التعامل مع الأدلة الجنائية واعتماد الخبراء الجنائيين.

مشكلة البحث:

لقد سعت الشرطة المدنية الفلسطينية منذ تأسيسها على تعزيز قدرات التحقيق الجنائي لدى جهات انفاذ القانون، وعملت على ضمان حقوق الانسان من خلال الوصول الى محاكمات عادلة، فعملت بكل جهد على افتتاح المختبر الجنائي الفلسطيني أو ما يسمى الان مختبرات الأدلة الجنائية.

وقد جاء قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي الفلسطيني ليحدث نقلة نوعية في منظومة العدالة الجنائية الفلسطينية، حيث رسخ الأساس التشريعي والتنظيمي لعمل مختبرات الأدلة الجنائية، واعتمدها كجهة فنية وقانونية مستقلة وموثوقة.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: " ما هو التنظيم القانوني للمختبر الجنائي الفلسطيني في ضوء قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026؟ " وينبثق عن هذا التساؤل عدة اسئلة فرعية:

1- ما هو مفهوم الأدلة الجنائية ومختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية واهميتها؟

2- ما هي الأبعاد الفنية للمختبر الجنائي الفلسطيني؟

3- ما هو دور المختبر الجنائي الفلسطيني في تحقيق وتعزيز العدالة الجنائية؟

4- ما هي أبرز التحديات التي تواجه عمل المختبرات الجنائية الفلسطينية؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مفهوم الأدلة الجنائية ومختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية وأهميتها

2- التعرف على الأبعاد الفنية للمختبر الجنائي الفلسطيني

3- التعرف على دور المختبر الجنائي الفلسطيني في تعزيز العدالة الجنائية

4- التعرف على أبرز التحديات التي تواجه عمل المختبرات الجنائية الفلسطينية

5- التعرف على التنظيم القانوني للمختبر الجنائي الفلسطيني في ضوء قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026

أهمية البحث:

تبدو أهمية الدراسة في انها تلقي الضوء على المختبر الجنائي الفلسطيني في ضوء قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026وبيان أثره في تعزيز العدالة الجنائية الفلسطينية، من خلال تحسين جودة الحصول على الأدلة الجنائية، وضمان سلامة الإجراءات الفنية والقانونية المتعلقة بجمع الأدلة وفحصها وتحليلها، وعرض التحديات التي تواجه عمل المختبرات الجنائية الفلسطينية والسبل الكفيلة بتطويرها وفق المعايير الدولية.

الأهمية النظرية والعلمية: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة الحالية في مساهمتها في إثراء الأدبيات الفلسطينية والعربية المتعلقة بمختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية ودورها في تحقيق وتعزيز العدالة الجنائية، حيث لاحظ الباحث شح ومحدودية في الدراسات الفلسطينية المتعلقة بهذا الموضوع.

الأهمية التطبيقية: تقدم هذه الدراسة مجموعة من المقترحات والنتائج والتوصيات التي يمكن أن يستفيد منها ذوي العلاقة وصناع القرار في الشرطة الفلسطينية، للعمل على تطوير دائم ومستمر لإجراءات وبروتوكولات العمل في مختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية.

المنهجية:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملاءمته لدراسة تلك القضايا والمواضيع، حيث يعمل على وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل أسبابها وآثارها واستخلاص الاستنتاجات العلمية، من خلال جمع البيانات من الأدبيات والدراسات العلمية والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية الفلسطينية والشرطة الفلسطينية وخاصة دائرة مختبرات الأدلة الجنائية، والنصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة وهو قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث على الدراسات العلمية المتخصصة بهذا الموضوع، تبين للباحث شح الدراسات العلمية، ولم يجد الباحث أي دراسة علمية تتناول موضوع مختبرات الأدلة الجنائية في فلسطين في ضوء قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي.

ومن أشهر الدراسات التي تناولت موضوع مختبرات الأدلة الجنائية في فلسطين:

1- دراسة 2020، عبد الرحمن قلالوة، بعنوان (**التنظيم القانوني للمختبرات الجنائية في فلسطين ودورها في تحقيق العدالة الجنائية**) رسالة ماجستير منشوره، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين (4).

وتعتبر من أحدث الدراسات التي تم الحصول عليها، وقد تحدثت عن التنظيم القانوني للمختبرات الجنائية في فلسطين ودورها في تحقيق العدالة الجنائية، وقد اوصت الدراسة بالعديد من التوصيات والتي كان من اهمها ضرورة انشاء تنظيم قانوني واداري واضح للمختبرات الجنائية، حيث ان هذا الإطار والاساس القانوني سيعمل على تنظيم الأمور القانونية والفنية والإدارية والتنفيذية والرقابية للمختبرات الجنائية في فلسطين.

2- دراسة 2010، عزة أبو غضيب بعنوان (**المعمل الجنائي: واقع ومستقبل**) دراسة تطبيقية، معهد الحقوق، جامعة بير زيت – فلسطين (5) .

تحدثت هذه الدراسة عن المختبر الجنائي بين الواقع والمستقبل والإطار القانوني والتنظيمي له في فلسطين، وتوصلت الى مجموعة من التوصيات والتي كان من أهمها ضرورة اصدار قانون ينظم عمل هذه المختبرات من حيث المهام والاختصاصات والتبعية الإدارية والفنية وعلاقتها مع اجهزه العدالة الجنائية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ان الدراسات السابقة قد تحدثت عن واقع المختبرات والمعامل الجنائية في فلسطين في سنوات سابقة، وكان تنظيم عملها من الناحية القانونية وفق قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001، وأكدت تلك الدراسات ان تنظيم عمل المختبرات الجنائية من الناحية القانونية بحاجة الى تشريع وقانون خاص (6).

اما الدراسة الحالية فقد تمايزت عن الدراسات السابقة في موضوعها الحديث وهو دور مختبرات الأدلة الجنائية في فلسطين في تطوير منظومة الإثبات الجنائي وتحقيق العدالة الجنائية على ضوء قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي.

وسوف تتحدث الدراسة عن أثر صدور قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، كأساس لإطاراً قانوني على كفاءة عمل المختبرات الجنائية الفلسطينية وموثوقية نتائجها وتقاريرها الفنية.

وعن إثر قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 على تحسين جودة الحصول على الأدلة الجنائية، وضمان سلامة الإجراءات الفنية والقانونية المتعلقة بجمع الأدلة وفحصها وتحليلها.

المبحث الأول: مفهوم الأدلة الجنائية ومختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية واهميتها

المطلب الأول: مفهوم الأدلة الجنائية

تعرف الأدلة الجنائية على انها مجموعة من الآثار والعلامات والمواد المادية والبيولوجية والكيميائية والرقمية والتي يتم العثور عليها وتحريزها من قبل ضباط دائرة الأدلة الجنائية في مسرح الجريمة أو المرتبطة بها، والتي يمكن من خلال جمعها وتوثيقها وفحصها وتحليلها علمياً في المختبرات الجنائية بواسطة أجهزة مختلفة، إثبات وقوع الجريمة أو نفيها، والمساهمة في كشف ملابسات الجريمة او تحديد مرتكبها (7)(8) .

وتعتبر الأدلة الجنائية في الوقت الحاضر، من أهم وسائل الإثبات الجنائي الحديثة في العدالة الجنائية، لأنها تعتمد على حقائق علمية وتعتمد على نتائج تحاليل وفحوصات مخبرية موضوعية، عكس الاعترافات أو الشهادات البشرية والتي قد يشوبها الكذب او الخطأ أو النسيان أو التلفيق او التأثيرات الخارجية (9).

ويمكن تصنيف الأدلة الجنائية الى أنواعاً متعددة، منها (7) (9):

1- الأدلة الجنائية البيولوجية: والمقصود بها أجزاء او سوائل الجسم البشري مثل الدم، اللعاب، الشعر، الأنسجة البشرية والحمض النووي DNA.

2- الأدلة الجنائية الكيميائية: ويقصد بها مجموعة من المواد التي قد تكون سائلة او صلبة او غازية مثل المخدرات، السموم، المتفجرات والمواد الخطرة.

3- الأدلة الجنائية الفيزيائية: ويقصد بها كلا من البصمات، آثار الأدوات، الزجاج، الألياف، الأسلحة والطلقات النارية.

4- الأدلة الجنائية الرقمية والإلكترونية: ويقصد بها كلا من الهواتف الذكية، الحواسيب والبيانات الرقمية.

5- الأدلة الجنائية الطبية الشرعية: ويقصد بها الأدلة المتعلقة بالإصابات والوفيات وأسبابها.

المطلب الثاني: مفهوم مختبرات الأدلة الجنائية

تعرف المختبرات الجنائية على بشكل عام على انها مؤسسات فنية علمية متخصصة قد تكون حكومية او خاصة، تتولى عملية فحص وتحليل الأدلة الجنائية بكافة انواعها المرتبطة بالجريمة باستخدام الوسائل العلمية الحديثة والأجهزة المتطورة، من اجل الكشف عن الجاني وحيثيات الجريمة وإثبات الوقائع الجنائية (4)(7).

وقد شهدت مختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية تطوراً تشريعياً مهماً في بداية عام 2026 مع صدور قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، الذي كان الهدف منه، وضع إطار قانوني لتنظيم عمل المختبر الجنائي الفلسطيني واختصاصاته وإجراءاته الفنية والإدارية، من اجل تعزيز موثوقية النتائج المخبرية وحجيتها القانونية التي تصدر عن اقسامه المختلفة، أمام جهات التحقيق والمحاكم.

وتضم مختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية عدداً من الأقسام التخصصية (4)(9)(10)، مثل:

1- مختبر فحوص البصمات والأدلة المادية.

2- مختبر فحوص الأسلحة والذخائر.

3- مختبر فحوص السموم والمخدرات.

4- مختبر فحوص الأحياء الجنائية والحمض النووي.

5- مختبر فحوص المستندات والتزوير.

6- مختبر فحوص الأدلة الرقمية والجرائم الإلكترونية.

المطلب الثالث: أهمية مختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية

ان مختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية مؤسسة حكومية متخصصة تتولى استقبال الأدلة الجنائية بكافة أنواعها المرفوعة من مسارح الجرائم المختلفة وفحصها وتحليلها باستخدام تقنيات علمية وأجهزة حديثة، وتقديم نتائج الفحوص على شكل تقارير فنية تساعد جهات التحقيق والقضاء في الوصول إلى الحقيقة من خلال معرفة الجاني وتحقيق العدالة.

ويمكن تلخيص أهمية مختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية في النقاط الاتية (3)(4)(5)(9):

1. تعزيز الوصول إلى الحقيقة القضائية: حيث تساعد المختبرات الجنائية في كشف الحقائق العلمية المتعلقة بالجريمة ومرتكبها، بعيداً عن التوقع او التخمين أو الافتراض، مما يدعم سلامة الإجراءات القضائية المتبعة.

2. دعم جهات التحقيق وإنفاذ القانون: ان وظيفة المختبرات الجنائية تتلخص في توفير نتائج الفحوص الجنائية، وتقديمها بشكل أدلة علمية بتقارير فنية تساعد النيابة العامة وأجهزة الشرطة الفلسطينية في تحديد المشتبه بهم وربطهم بمسرح الجريمة أو استبعادهم.

3. تعزيز حجية الإثبات الجنائي: حيث تعتبر التقارير الفنية الصادرة عن المختبرات الجنائية من أهم وسائل الإثبات الجنائي الحديثة والتي تعتمد عليها المحاكم عند تكوين قناعتها القضائية لإصدار الاحكام.

4. حماية حقوق الإنسان وضمان المحاكمة العادلة: حيث تسهم الأدلة العلمية المثبتة في التقارير الفنية الصادرة عن المختبرات الجنائية، في الحد من الأخطاء القضائية وتقليل احتمالية إدانة الأبرياء أو إفلات الجناة من العقاب.

5. مكافحة الجرائم المستحدثة: ان تنوع الأقسام في المختبرات الجنائية، تمكنها من مواجهة جميع أنواع الجرائم سواء المعقدة والحديثة، مثل الجرائم الإلكترونية والجرائم المنظمة وجرائم غسل الأموال والجرائم المرتبطة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

6. تعزيز الثقة بمنظومة العدالة الجنائية: لقد ثبت علميا انه كلما ازدادت دقة وموضوعية وحيادية الفحوص والتحاليل الجنائية، ارتفعت ثقة المواطن والمجتمع بقدرة أجهزة الامن والعدالة على تحقيق العدل والإنصاف وسيادة القانون.

7. تطوير السياسة الجنائية الفلسطينية: ان نتائج التحاليل والإحصاءات الجنائية الصادرة عن مختبرات الأدلة الجنائية، توفر قاعدة بيانات علمية وهامة، سوف تساعد ذوي العلاقة وصانعي القرار في رسم السياسات الوقائية والأمنية والجنائية.

8- توظيف العلوم الجنائية الحديثة في خدمة العدالة.

9- عمل الأبحاث العلمية المتعلقة في مجال الجرائم من خلال الاحصائيات والبيانات المتحصل عليها من القضايا التي تم التعامل معها، ومساعدة الجامعات في مجال البحث العلمي.

10- تعزيز المسيرة العلمية للمؤسسات المدنية والعسكرية من خلال استقبال الزيارات من تلك المؤسسات للتعرف على الية عمل مختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية.

وخدمات أخرى تقدمها مختبرات الأدلة الفلسطينية لغيرها من المختبرات والتي تفتقر لبعض المواد، والفحوص المتنوعة للمواد الكيميائية التي تصل الى البلاد للتأكد من صحتها وفاعليتها وسلامتها، بالإضافة الى كونها اهم أعمدة العدالة الجنائية في فلسطين.

يرى الباحث:

1- ان الأدلة الجنائية المختلفة ومختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية تعتبران ركيزة أساسية في منظومة العدالة الجنائية الفلسطينية المعاصرة، حيث تشكلان الجسر الذي يربط بين العلوم الحديثة من جهة وبين القانون الجنائي من جهة أخرى.

2- وان قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، اسس إطاراً قانونياً متقدماً يعزز من كفاءة المختبرات الجنائية الفلسطينية وموثوقية نتائجها وتقاريرها الفنية، بما يسهم في تطوير منظومة الإثبات الجنائي وتحقيق العدالة الجنائية وحماية الحقوق والحريات العامة في المجتمع الفلسطيني.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للمختبر الجنائي الفلسطيني في ضوء قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026

يشكل قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي نقلة نوعية في تنظيم عمل المختبرات الجنائية الفني في فلسطين، حيث اوجد إطاراً تشريعياً متخصصاً ينظم مجموعة من القضايا القانونية، مثل:

1- قضية إنشاء المختبر الجنائي

2- قضية اختصاصاته وآليات عمله

3- قضية تعزيز حجية الأدلة العلمية والتقارير الفنية الصادرة عنه في إجراءات التحقيق والمحاكمة.

ان التطورات المتسارعة في العلوم الجنائية عالميا والحاجة ماسة إلى توظيف الوسائل العلمية الحديثة في كشف الجرائم وإثباتها، كان سببا في صدر قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي لتنظيم عمله في فلسطين واستجابة لتلك التطورات العالمية (3).

المطلب الأول: مفهوم التنظيم القانوني للمختبر الجنائي الفلسطيني

أولا - مفهوم التنظيم القانوني للمختبر الجنائي الفلسطيني والهدف منه

ويقصد بالتنظيم القانوني: مجموعة القواعد والأحكام القانونية التي تحدد المركز القانوني للمختبر الجنائي، واختصاصاته، وآليات إدارته وتشغيله، والعلاقة بينه وبين الجهات العدلية والأمنية، فضلاً عن تنظيم إجراءات جمع الأدلة الجنائية وفحصها وتحليلها وإصدار التقارير الفنية الخاصة بها (3)(5).

ويهدف هذا التنظيم القانوني بشكل عام إلى:

1- تنظيم عمل المختبر الجنائي.

2- تحديد اختصاصاته وصلاحياته.

3- تحقيق الموثوقية العلمية للأدلة الجنائية من خلال ضمان سلامة وشرعية الإجراءات الفنية المتعلقة بالأدلة الجنائية.

4- اعتماد الخبراء الجنائيين.

5- حماية حقوق الأفراد أثناء مراحل التحقيق والمحاكمة.

6- تنظيم إدارة الدليل الجنائي.

ثانيا - تفاصيل مواد قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي:

قسم المشرع الفلسطيني قرار بقانون المختبر الجنائي الى 27 مادة وهي (3):

رقم المادة	تفاصيل المادة
1	التعاريف والتي تكونت من 15 تعريفا ومصطلحا
2	هيكلية المختبر الجنائي وتبعيته للمديرية العامة
4-3	شروط تعيين مدير المختبر والمهام والصلاحيات التي يمارسها
5	اختصاصات المختبر الجنائي بالتفصيل
10-6و14	واجبات الخبير الجنائي وطرق وإجراءات ندبه وتكليفه
11	شروط الحصول على العينة الحيوية
12	شروط تحويل الدليل الجنائي الى خارج المختبر الجنائي
18-13	التقرير الفني من حيث طريقة تنظيمه ومشتملاته وطرق حفظه والتصرف به واتلافه والقيمة القانونية له
19	المحظور على الموظفين في المختبرات الجنائية
21-20	الموارد المالية ورسوم خدمات المختبر الجنائي
22	إجراءات معايرة الأجهزة في المختبر الجنائي حسب تعليمات مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية
23	القانون المطبق على موظفي المختبر الجنائي- فالمدني يطبق عليه قانون الخدمة المدنية والعسكري يطبق عليه قانون الشرطة
24	العقوبات بحق كل من يخالف نصوص المواد 11-19- 18\2
25	المخول لإصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات لتنفيذ احكام قرار بقانون المختبر
26	قرار الغاء القرار الرئاسي رقم 16 لسنة 1998 بشأن التقارير الصادرة عن مختبرات الجامعات وقبولها في معرض البينة في الإجراءات الجزائية
27	الزامية الجهات المختصة لتنفيذ احكام قرار بقانون المختبر الجنائي

ثالثا - إنشاء المختبر الجنائي وتحديد شخصيته القانونية

جاء القرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، ليؤسس مختبر جنائي فلسطيني متخصص، ويعمل هذا المختبر ضمن إطار قانوني واضح، ويعتبر المرجعية القانونية والفنية والوطنية في مجال فحص وتحليل الأدلة الجنائية بكافة انواعها. وتمنح مادة القانون الخاصة بالإنشاء، المختبر الجنائي صفة رسمية تخوله من ممارسة اختصاصاته الفنية وفق معايير قانونية بالدرجة الأولى وعلمية معتمدة (3).

ويترتب على ذلك امر في غاية الأهمية الا وهو توحيد المرجعية القانونية الفنية الخاصة بالأدلة الجنائية وتعمل على الحد من التباين في إجراءات التحريز والفحص والتحليل بين الجهات المختلفة.

رابعا - اختصاصات المختبر الجنائي

حددت المادة رقم (5) من القرار بقانون رقم (5) لسنة 2026، مجموعة من الاختصاصات الرئيسية للمختبر الجنائي، ومن أهمها (3):

1- كشف وتحريز ونقل وفحص وتحليل الأدلة الجنائية بمختلف أنواعها.

2- إجراء الاختبارات الفنية والعلمية المتعلقة بالأدلة الجنائية والجرائم.

3- إعداد التقارير الفنية والخبرات الجنائية.

4- تقديم الدعم الفني لجهات التحقيق والنيابة العامة والمحاكم ومن يطلبها.

5- العمل على إنشاء قواعد بيانات جنائية متخصصة، وخاصة المتعلقة في بيانات البصمة والبصمة الوراثية لاستخدامها مستقبلا للمضاهاة والمقارنة

6- العمل على تطوير البحوث والدراسات المتعلقة في مجال العلوم الجنائية.

7- اعتماد وتطوير المعايير الفنية الخاصة بالفحوص الجنائية.

8- التعاون مع المؤسسات العامة والخاصة محليا وإقليميا ودوليا حسب الإجراءات المتبعة، لتحقيق اهداف وغايات عمله وفي نفس الوقت لا يتعارض مع سرية البيانات والتقارير الفنية ونتائج الفحوص.

8- التعامل واستخراج العينات الخارجية والحيوية.

9- التوثيق الالكتروني الكامل لجميع المعلومات الجنائية المتعلقة بالقضايا المعروضة عليه.

10- حفظ السجلات التي توثق جميع عملياته حسب القانون

11- الاستعانة بالخبراء سواء المحليين او الأجانب في مجال التعامل مع الأدلة الجنائية.

وتعتبر هذه الاختصاصات الفنية والنوعية، تجسيداً للدور المحوري للمختبر الجنائي الفلسطيني، باعتباره حلقة الوصل بين العلوم الجنائية ومنظومة العدالة الجنائية.

خامسا - تنظيم إجراءات التعامل مع الأدلة الجنائية

اهتمت مواد (5) (12) (13) (16) (17) (18) من القرار بقانون رقم (5) لسنة 2026، بتنظيم دورة حياة الدليل الجنائي مهما كان نوعه، منذ لحظة ضبطه وتحريزه وحتى تقديمه أمام القضاء، وذلك من خلال مجموعه من العمليات المتسلسلة وهي (3) :

1- توثيق إجراءات جمع الأدلة من مسرح الجريمة واستقبالها في المختبرات الجنائية

2- حفظ الأدلة والمحافظة على سلامة الدليل الجنائي من المؤثرات المختلفة وفق الأصول الفنية.

3- ضمان عدم العبث بالأدلة أو تلوثها من خلال حفظها بطرق علمية متخصصة

4- تنظيم عمليات النقل من المحافظات الى المختبرات المركزية في رام الله او الى خارج البلاد وكذلك تنظيم عمليات التخزين وفق شروط محددة لكل نوع من الأدلة وحالتها.

5- اعتماد إجراءات فحص وتحليل علمية وعالمية موحدة.

6- توثيق نتائج الفحوص وإصدار التقارير الفنية ذات القيمة القانونية بحكم القرار

7- اعتماد الخبراء الجنائيين.

ومن خلال ما سبق من إجراءات تنظيم التعامل مع الأدلة الجنائية، او ما يعرف باسم - سلسلة حيازة الدليل الجنائي- فهي تعتبر من أهم الضمانات القانونية والفنية والتي تكفل سلامة الدليل وقبوله أمام المحاكم.

سادسا - الخبرة الجنائية وحجية التقارير الفنية

من أبرز الجوانب التي عمل القانون على تنظيمها من خلال ماده (17) ، عملية الاعتراف بالدور الفني للخبراء العاملين في المختبر الجنائي الفلسطيني، حيث تمنح تلك التقارير الفنية الصادرة عن المختبر الجنائي ، قيمة إثباتية مهمة أمام جهات التحقيق والقضاء.

وتستند حجية التقارير الفنية إلى (3):

1- الكفاءة العلمية للخبراء، حيث يتم ارسالهم بانتظام الى دورات متخصصة الى خارج البلاد.

2- استخدام وسائل وتقنيات علمية معتمدة عالميا.

3- الالتزام بالإجراءات القانونية والفنية الواردة في القانون.

4- حياد واستقلالية وموضوعية الفحص الجنائي.

5- وتتمتع تقارير المختبر الجنائي بأهمية خاصة باعتبارها:

- دليلاً فنياً متخصصاً.

- وسيلة إثبات علمية.
- مرجعاً تستند إليه جهات التحقيق والمحاكم.
- أداة لتعزيز اليقين القضائي.

ومع كل تلك التدابير والإجراءات القانونية والفنية، تبقى المحكمة صاحبة السلطة التقديرية في تقييم الأدلة الجنائية والأخذ بها أو استبعادها وفقاً لظروف الدعوى.

سابعا - ضمانات الحياد والجودة والاعتماد

ان المشرع الفلسطيني حرص حرصا شديدا على تعزيز الثقة بالمختبر الجنائي الفلسطيني وخاصة مادة (22) ، من خلال(3):

1- تطبيق أنظمة إدارة الجودة.

2- اعتماد المعايير الدولية للفحوص الجنائية.

3- تأهيل وتدريب الكوادر الفنية.

4- إخضاع الأجهزة والوسائل الفنية للرقابة والتقييم المستمر.

5- ضمان استقلالية الرأي الفني عن أي تأثيرات خارجية.

وجميع هذه الضمانات تهدف إلى رفع مستوى المصداقية العلمية للنتائج المخبرية وتقليل احتمالات الخطأ الفني.

ثامنا - أثر التنظيم القانوني للمختبر الجنائي على العدالة الجنائية

ان التنظيم القانوني للمختبر الجنائي سوف يؤثر على العدالة الجنائية من خلال اسهامه في(4):

1- تعزيز فعالية التحقيق الجنائي.

2- تطوير وسائل الإثبات العلمي.

3- تقليل الأخطاء القضائية.

4- حماية حقوق الإنسان وضمان المحاكمة العادلة.

5- مكافحة الجرائم التقليدية والمستحدثة.

6- دعم ثقة المجتمع بمنظومة العدالة الجنائية.

7- توحيد المرجعية الفنية للأدلة الجنائية في فلسطين.

يرى الباحث:

1- ان قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي يمثل خطوة تشريعية متقدمة نحو بناء منظومة جنائية حديثة تعتمد على الدليل العلمي بوصفه أحد أهم أدوات الإثبات الجنائي المعاصر.

2- سوف يسهم هذا القرار في وضع إطار قانوني متكامل ينظم عمل المختبر الجنائي الفلسطيني واختصاصاته وإجراءاته الفنية، بما يعزز موثوقية الأدلة الجنائية ويدعم تحقيق العدالة الجنائية وفق أسس علمية وقانونية راسخة.

المبحث الثالث: الأبعاد الفنية للمختبر الجنائي الفلسطيني

أولاً- مفهوم الأبعاد الفنية للمختبر الجنائي

تعرف الأبعاد الفنية للمختبر الجنائي الفلسطيني على انها مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات العلمية التي تُستخدم في فحص وتحليل الأدلة الجنائية وتفسير نتائجها، بهدف الكشف عن الوقائع المرتبطة بالجريمة، من اجل تحديد هوية الجناة أو استبعاد المشتبه بهم. وتعتبر هذه الأبعاد

الفنية، الركيزة الأساسية التي تمنح الدليل الجنائي قيمته الإثباتية، لأنها تعتمد على العلوم الطبيعية والتطبيقية والتكنولوجيا الحديثة في كشف الحقيقة الجنائية بصورة دقيقة وموضوعية (4)(5)(10).

وتشمل هذه الأبعاد ما يلي:

1- الموارد البشرية المتخصصة

2- الأجهزة والمعدات التقنية

3- البرامج الحاسوبية

4-أساليب التحليل العلمي المعتمدة دولياً.

ثانياً- الفحص العلمي للأدلة الجنائية

يعتبر الفحص العلمي جوهر العمل الفني للمختبر الجنائي، حيث يتم التعامل مع الأدلة وفق منهجية علمية دقيقة في مادة(5) من قرار بقانون (5) لسنة2026 تقوم على (3):

1- استلام الأدلة وتوثيقها.

2- فحص الأدلة ظاهرياً ومخبرياً.

3- إجراء الاختبارات والتحاليل المناسبة.

4- مقارنة النتائج بالبيانات المرجعية.

5- تفسير النتائج وفق أسس علمية.

6- إعداد التقارير الفنية النهائية.

والهدف من الفحص العلمي للأدلة الجنائية، تحويل الأثر المادي الموجود في مسرح الجريمة إلى دليل علمي يمكن الاستناد إليه في التحقيق والمحاكمة.

ثالثاً- التقنيات الحديثة المستخدمة في المختبر الجنائي

تعتمد المختبرات الجنائية الحديثة في عملها على مجموعة واسعة من التقنيات الحديثة والمتطورة، من أبرزها (3-5)(7)(9-10):

1- تقنية البصمة الوراثية- الحمض النووي (DNA) : حيث تعتبر في السنوات الأخيرة، من أكثر التقنيات والوسائل دقة في تحديد هوية الأشخاص وربطهم بمسرح الجريمة من خلال تحليل العينات البيولوجية المختلفة مثل الدم والشعر واللعاب والأنسجة البشرية، حيث يمكن من خلاله تحديد هوية الأشخاص بدرجة عالية من اليقين.

وقد شهد المختبر الجنائي الفلسطيني تطويراً ملحوظاً تمثل في افتتاح قسم الفحوص البيولوجية (DNA) واعتماد خبراء متخصصين في هذا المجال.

2- تقنيات كشف البصمات: تستخدم هذه التقنية في رفع وتحليل ومقارنة بصمات الأصابع والكفوف وآثار الأقدام، المتحصل عليها من مسرح الجريمة، بهدف التعرف على الأشخاص المرتبطين بالجريمة.

3- تقنية الفحص الكيميائي والسمّي: يُستخدم الفحص الكيميائي في الكشف عن مجموعة كبيرة من المواد، مثل: المواد المخدرة، المؤثرات العقلية، السموم، المواد المتفجرة، المواد الكيميائية الخطرة.

وتساعد هذه التقنية من الفحوص في:

- الكشف عن الجرائم المرتبطة بالمخدرات.
- تحديد أسباب الوفاة.
- إثبات حالات التسمم.

4- تقنية فحص الأسلحة والذخائر: والهدف منه ما يلي:

- مطابقة المقذوفات مع الأسلحة المستخدمة.
- تحديد نوع السلاح.
- تحليل آثار الإطلاق.
- تقدير مسافات إطلاق النار.
- الربط بين المقذوفات ومسرح الجريمة.

5- تقنية فحص الأدلة الرقمية والجرائم الإلكترونية وتشمل كلا مما يلي :

- استعادة البيانات المحذوفة.
- تحليل الهواتف الذكية.
- فحص الحواسيب والأجهزة الإلكترونية.
- تتبع الجرائم السيبرانية والاختراقات الإلكترونية.

6- تقنية فحص الوثائق والمحررات: تساعد هذه التقنية في كشف التزوير والتقليد والعبث بالمستندات الرسمية.

رابعاً- التخصصات الفنية داخل المختبر الجنائي

ان أساس عمل المختبر الجنائي يتمثل في مجموعة من التخصصات العلمية المتكاملة، من أهمها (4-5)(9-10):

1- مختبر الأحياء الجنائية: الذي يعنى بفحص العينات البيولوجية وتحليل الحمض النووي.

2- مختبر الكيمياء الجنائية: الذي يعنى بفحص المواد الكيميائية والمخدرات والسموم.

3- مختبر الفيزياء الجنائية: الذي يختص بالتعامل مع الآثار الفيزيائية والأدلة المادية المختلفة.

4- مختبر الأسلحة والآثار النارية: الذي يختص بفحص الأسلحة النارية والمقذوفات.

5- مختبر فحص الوثائق والمحررات: الذي يكشف حالات التزوير والتلاعب في المستندات الرسمية.

6- مختبر الأدلة الرقمية: الذي يتولى تحليل الجرائم الإلكترونية والبيانات الرقمية.

خامساً- الكوادر الفنية المتخصصة

ان فاعلية وكفاءة المختبر الجنائي تعتمد على وجود كوادر علمية مؤهلة تضم (4)(9):

- خبراء الأحياء الجزيئية.
- خبراء الكيمياء الجنائية.
- خبراء السموم.
- خبراء الأسلحة والذخائر.
- خبراء الجرائم الإلكترونية.
- خبراء فحص الوثائق والتزوير.

- المختصين في الطب الشرعي.

وتعتبر الخبرة العلمية والعملية والتدريب المستمر من خلال الدورات الفنية والنوعية، من أهم عوامل نجاح العمل الجنائي الفني.

سادساً- الجودة والاعتماد الفني

تقتضي الأبعاد الفنية للمختبر الجنائي الالتزام بمعايير الجودة العالمية وخاصة في مواده (5) (15)(22)من قرار بقانون المختبر الجنائي من خلال(3):

- توحيد إجراءات الفحص والتحليل.
- معايرة الأجهزة بصورة دورية.
- توثيق جميع مراحل العمل الفني.
- تطبيق برامج ضبط الجودة الداخلية والخارجية.
- الالتزام بمعايير الاعتماد الدولية للمختبرات الجنائية.

والتي سوف تسهم ذلك في تعزيز مصداقية النتائج وقبولها أمام المحاكم.

سابعاً- دور الأبعاد الفنية في تحقيق العدالة الجنائية

ان الأبعاد الفنية للمختبر الجنائي الفلسطيني سوف تسهم في(3-5):

- كشف الحقيقة الجنائية بدقة وموضوعية.
- ربط المشتبه بهم بمسرح الجريمة أو استبعادهم.
- دعم قرارات جهات التحقيق والنيابة العامة.
- تعزيز حجية الأدلة العلمية أمام القضاء.
- الحد من الأخطاء القضائية.
- حماية حقوق الإنسان وضمان المحاكمة العادلة.
- مواجهة الجرائم المنظمة والإلكترونية والمستحدثة.

يرى الباحث:

1- ان الأبعاد الفنية للمختبر الجنائي الفلسطيني تعتبر الأساس العلمي الذي تقوم عليه منظومة الأدلة الجنائية الحديثة، حيث تجمع تلك الأبعاد الفنية بين الخبرة البشرية والتكنولوجيا المتقدمة والأساليب العلمية الدقيقة في فحص وتحليل الأدلة.

2- ان تطور القدرات الفنية لطواقم المختبر الجنائي وارتفاع مستوى الاعتماد والجودة فيه سوف يعمل على زيادة فعاليته في دعم التحقيقات الجنائية وتعزيز الثقة بالأدلة العلمية وتحقيق العدالة الجنائية وفق المعايير الدولية المعاصرة.

المبحث الرابع: دور المختبر الجنائي الفلسطيني في تعزيز العدالة الجنائية في ضوء قرار بقانون(5) المختبر الجنائي

ان المختبر الجنائي الفلسطيني يعتبر أحد أهم الركائز العلمية والفنية والقانونية في منظومة العدالة الجنائية المعاصرة، إذ يعمل على تحويل الأدلة والاثار الجنائية المرتبطة بالجريمة إلى أدلة علمية قانونية موثوقة يمكن الاستناد إليها في مراحل الاستدلال والتحقيق والمحاكمة.

وفي ظل التطور المتسارع للعلوم الجنائية في العالم، وصدور قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، أصبح للمختبر الجنائي الفلسطيني دور أكثر أهمية في دعم أجهزة إنفاذ القانون وتعزيز فعالية نظام العدالة الجنائية الفلسطيني.

ويمكن ايجاز دور المختبر الجنائي الفلسطيني في تعزيز العدالة الجنائية بالأتية (3-5)(9-10) :

أولاً- الإسهام في كشف الحقيقة الجنائية: حيث تتمثل الوظيفة الأساسية للمختبر الجنائي في المساهمة في الوصول إلى الحقيقة الجنائية من خلال فحص وتحليل الأدلة المرتبطة بالجريمة وفق أسس علمية دقيقة، تمكن المختبر من تقديم أدلة موضوعية تستند إلى نتائج علمية قابلة للتحقق والتقييم. وهذا سوف يقود الى تعزيز دقة التحقيقات وتقليل احتمالية الوقوع في الأخطاء أو الاستنتاجات غير المبنية على أسس علمية.

ثانياً- دعم إجراءات التحقيق الجنائي: يساعد المختبر الجنائي جهات الضبط القضائي والنيابة العامة في تحليل الأدلة الجنائية وتفسيرها، مما يمكنها من:

- تحديد هوية الجناة.
- ربط المشتبه بهم بمسرح الجريمة.
- كشف الوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة.
- تحديد ظروف وملابسات ارتكابها.
- استبعاد الأشخاص غير المرتبطين بالجريمة.

وبذلك يصبح المختبر الجنائي أداة علمية مساندة لجهات التحقيق في بناء ملف القضية على أسس موضوعية.

ثالثاً- تعزيز قوة الإثبات الجنائي: أصبحت الأدلة العلمية المستخرجة من المختبرات الجنائية من أهم وسائل الإثبات في القضايا الجنائية، لما تتميز به من:

- الدقة العلمية.
- الموضوعية والحياد.
- إمكانية التحقق وإعادة الفحص.
- انخفاض احتمالات الخطأ مقارنة بالأدلة التقليدية.

وتساعد هذه الأدلة المحكمة في تكوين قناعتها القضائية استناداً إلى معطيات علمية موثوقة، مما يعزز سلامة الأحكام القضائية.

رابعاً-حماية حقوق الإنسان وضمان المحاكمة العادلة: يسهم المختبر الجنائي في تعزيز ضمانات العدالة الجنائية من خلال:

- الحد من الاعتماد على الاعترافات والشهادات القسرية.
- تقليل احتمالية إدانة الأبرياء.
- تمكين المشتبه بهم من الاستفادة من الأدلة العلمية لإثبات براءتهم.
- تعزيز مبدأ قرينة البراءة.
- تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع وحقوق الأفراد.

وبذلك يصبح المختبر الجنائي إحدى الآليات الحديثة لحماية حقوق وحريات المواطنين الأساسية.

خامساً-مكافحة الجرائم المستحدثة والمعقدة: مع تطور الجريمة والأنماط الإجرامية، أصبح المختبر الجنائي أداة لا غنى عنها في مواجهة الجرائم الحديثة، مثل:

- الجرائم الإلكترونية.
- الجرائم المنظمة.
- جرائم غسل الأموال.
- جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية.

- الجرائم الإرهابية.
- الجرائم العابرة للحدود.

وتوفر التقنيات الحديثة المستخدمة في المختبرات الجنائية وسائل فعالة للتعامل مع هذه الجرائم والجرائم المعقدة من اجل الكشف عن مرتكبيها.

سادساً- تعزيز الثقة بمنظومة العدالة الجنائية: كلما ارتفعت كفاءة وفاعلية المختبر الجنائي وازدادت موثوقية نتائجه، تعززت ثقة المواطن والمجتمع بمؤسسات العدالة الجنائية. فالأدلة العلمية تمثل ضمانة للحياد والموضوعية، وتحد من التأثيرات الشخصية أو التقديرات غير العلمية في عملية الإثبات، وسوف يسهم ذلك في ترسيخ مبدأ سيادة القانون وتعزيز الشعور بالأمن والعدالة داخل المجتمع.

سابعاً- دعم السياسة الجنائية الفلسطينية

يسهم المختبر الجنائي في توفير قواعد بيانات ومعلومات علمية دقيقة حول طبيعة الجرائم كافة واتجاهاتها وأنماطها، مما يساعد الجهات المختصة على:

- تطوير السياسات الجنائية.
- وضع الخطط الوقائية.
- تحسين استراتيجيات مكافحة الجريمة.
- تعزيز الأمن المجتمعي.

ومن ثم فإن دور المختبر الجنائي لا يقتصر على كشف الجرائم بعد وقوعها، بل يمتد إلى الإسهام في الوقاية منها والحد من انتشارها.

ثامناً- تجسيد العدالة الجنائية القائمة على العلم: ان المختبر الجنائي الفلسطيني يمثل التطبيق العملي لمفهوم العدالة الجنائية العلمية، التي تقوم على استخدام المعرفة العلمية والتقنيات الحديثة في كشف الجرائم وإثباتها. وقد أصبح نجاح منظومة العدالة الجنائية الحديثة مرتبطاً بدرجة كبيرة بقدرتها على توظيف العلوم الجنائية في خدمة القانون وتحقيق العدالة.

يرى الباحث:

1- ان المختبر الجنائي الفلسطيني يؤدي دوراً محورياً في تعزيز العدالة الجنائية من خلال توفير أدلة علمية دقيقة وموثوقة تدعم إجراءات التحقيق والمحاكمة، وتسهم في كشف الحقيقة الجنائية وحماية حقوق الإنسان وضمان المحاكمة العادلة. كما أن التطور التشريعي الذي شهده قطاع الأدلة الجنائية، ولا سيما بموجب قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، يعكس توجه المشرع الفلسطيني نحو بناء منظومة عدالة جنائية حديثة تستند إلى العلم والخبرة الفنية، بما يعزز فعالية مكافحة الجريمة ويرسخ الثقة بسيادة القانون وتحقيق العدالة.

المبحث الخامس: أبرز التحديات التي تواجه عمل المختبرات الجنائية الفلسطينية

تعتبر المختبرات الجنائية الفلسطينية من أهم المؤسسات العلمية الداعمة لمنظومة العدالة الجنائية في فلسطين، لما تؤديه من دور محوري في فحص وتحليل الأدلة الجنائية وتقديم الخبرة الفنية اللازمة لكشف الجرائم وإثباتها. وعلى الرغم من التطور التشريعي والتنظيمي الذي شهده قطاع الأدلة الجنائية، ولا سيما مع صدور قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، إلا أن عمل المختبرات الجنائية لا يزال يواجه مجموعة من التحديات القانونية والفنية والإدارية والمالية التي قد تؤثر في كفاءتها وقدرتها على تحقيق أهدافها (2)(4)(9)(12).

أولاً- التحديات التشريعية والقانونية

وتتمثل التحديات القانونية والتشريعية في الحاجة المستمرة إلى تطوير التشريعات المتعلقة بالأدلة الجنائية وبالمختبرات الجنائية بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، خاصة في مجالات:

- الأدلة الرقمية والجرائم الإلكترونية.
- البصمة الوراثية وقواعد البيانات الجينية.
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحليل الجنائي.

- تنظيم تبادل المعلومات الجنائية على المستوى الإقليمي والدولي.

مع ان صدور قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، قد وحد الإجراءات القانونية المتعلقة بجمع الأدلة وحفظها ونقلها وفحصها بما يضمن سلامتها وحجيتها أمام القضاء.

ثانياً: التحديات الفنية والتكنولوجية

تعتمد المختبرات الجنائية الحديثة على أجهزة وتقنيات متطورة ذات تكلفة مرتفعة، الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة تتعلق بـ:

- تحديث الأجهزة والمعدات بصورة مستمرة.
- توفير برامج التحليل الجنائي المتقدمة.
- مواكبة التطورات العالمية في علوم الأدلة الجنائية.
- صيانة الأجهزة الحساسة وضمان جاهزيتها التشغيلية.
- توفير المواد المرجعية والكواشف المخبرية اللازمة للفحوص.

وتزداد أهمية هذه التحديات في ظل التطور المستمر في اساليب ارتكاب الجرائم وتعقيدها وتنوعها

ثالثاً: التحديات المالية

يُعد التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المختبرات الجنائية الفلسطينية، حيث تتطلب الفحوص الجنائية الحديثة ميزانيات مرتفعة تشمل:

- شراء الأجهزة المتخصصة.
- توفير المواد والكواشف المخبرية.
- تدريب الكوادر الفنية.
- تطوير البنية التحتية للمختبرات.
- الحصول على الاعتمادات الدولية.

مع ان مادة (20) قد حددت الموارد المالية للمختبر الجنائي، والتي تعتمد بشكل كبير على المساعدات والمنح والتبرعات والهبات غير المشروطة بعد موافقة مجلس الوزراء عليها وعلى رسوم الخدمات التي يقدمها للجهات غير الرسمية.

مع العلم ان تلك الموارد تمتاز بالمحدودية وقد تقود لا تكفي لإجراء عمليات التحديث والتطوير الفني.

رابعاً: نقص الكوادر المتخصصة

تحتاج المختبرات الجنائية إلى خبرات علمية دقيقة ومتنوعة في مجالات متعددة، منها:

- الأحياء الجزيئية وتحليل الحمض النووي.
- الكيمياء الجنائية والسموم.
- الأدلة الرقمية والجرائم الإلكترونية.
- الأسلحة والذخائر.
- فحص الوثائق والتزوير.

ويُعد استقطاب الكفاءات المتخصصة والمحافظة عليها وتوفير التدريب المستمر لها من أبرز التحديات التي تواجه المختبرات الجنائية، بسبب كلفتها العالية وبسبب الأوضاع المالية التي تمر بها ميزانية السلطة الفلسطينية.

خامساً: تحديات الاعتماد والجودة

تفرض المعايير الدولية الخاصة بالمختبرات الجنائية متطلبات صارمة تتعلق بالجودة والاعتماد، ومنها:

- تطبيق أنظمة إدارة الجودة.
- توثيق إجراءات العمل الفني.
- إجراء اختبارات الكفاءة الدورية.
- معايرة الأجهزة والمعدات بانتظام.
- الالتزام بالمعايير الدولية للاعتماد.

وكل تلك المعايير تتطلب موارد بشرية وفنية ومالية مستمرة للحفاظ على مستوى الجودة المطلوب.

سادساً: التحديات المرتبطة بالأدلة الرقمية والجرائم الإلكترونية

تشهد الجرائم الإلكترونية تطوراً متسارعاً يفوق أحياناً قدرة المختبرات الجنائية الفلسطينية على مواكبتها، ومن أبرز التحديات في هذا المجال:

- تطور وسائل إخفاء الأدلة الرقمية.
- استخدام تقنيات التشفير المعقدة.
- تعدد المنصات والتطبيقات الإلكترونية.
- صعوبة تتبع الجرائم العابرة للحدود.
- الحاجة إلى خبرات متخصصة ومتجددة باستمرار.

وتفرض هذه التحديات ضرورة الاستثمار في بناء قدرات فنية متقدمة في مجال الأدلة الرقمية، وهي مرتبطة دائما بالإمكانيات المالية.

سابعاً: تحديات سلسلة حيازة الأدلة الجنائية

تعتمد قيمة الدليل الجنائي على سلامة الإجراءات المتبعة منذ جمعه وحتى تقديمه أمام المحكمة، ولذلك تواجه المختبرات تحديات تتعلق بـ:

- المحافظة على سلامة الأدلة أثناء النقل والتخزين.
- منع تلوث العينات أو تلفها.
- توثيق جميع مراحل التعامل مع الدليل.
- ضمان استمرارية سلسلة الحيازة القانونية والفنية.

وأي خلل في هذه الإجراءات قد يؤدي إلى الطعن في الدليل أو استبعاده قضائياً، وخصوصا ان الاحتلال الإسرائيلي يعيق بعض عمليات عناصر مختبرات الأدلة الجنائية من خلال منع الوصول الى بعض الأماكن ويعمل على اتلاف الأدلة في مسرح الجريمة.

ثامناً: التحديات الناجمة عن الظروف السياسية والاقتصادية

تواجه المختبرات الجنائية الفلسطينية ظروفاً استثنائية مرتبطة بالواقع السياسي والاقتصادي والأمني، من أبرزها:

- صعوبة استيراد بعض الأجهزة والمواد المخبرية المتخصصة.
- تأخر وصول الكواشف والمواد اللازمة للفحوص.
- القيود المفروضة على الحركة والتنقل.

- محدودية فرص التدريب الخارجي والتعاون الدولي.
- الضغوط المالية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية.

وقد تؤثر هذه العوامل في سرعة إنجاز الفحوص الجنائية وكفاءة الخدمات المقدمة.

تاسعاً: تزايد حجم القضايا والأدلة الجنائية

مع تزايد معدلات الجرائم وتنوعها، تواجه المختبرات الجنائية ضغطاً متزايداً يتمثل في:

- ارتفاع عدد القضايا المحالة للفحص.
- تنوع الأدلة المطلوب تحليلها.
- الحاجة إلى سرعة إنجاز التقارير الفنية.
- المحافظة على جودة النتائج رغم زيادة حجم العمل.

وكل ذلك يستلزم تعزيز الموارد البشرية والتقنية للمختبرات بصورة مستمرة.

يرى الباحث:

1- مع التطور الملحوظ الذي شهدته المختبرات الجنائية الفلسطينية والتقدم التشريعي الذي تحقق من خلال قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، الا ان المختبرات الجنائية الفلسطينية ما زالت تواجه تحديات متعددة تتعلق بالجوانب القانونية والفنية والمالية والإدارية والتكنولوجية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاحتلالية.

2- ان تجاوز تلك التحديات شرطاً أساسياً لتعزيز كفاءة المختبرات الجنائية، وضمان موثوقية الأدلة العلمية، ودعم منظومة العدالة الجنائية الفلسطينية بما ينسجم مع المعايير الدولية الحديثة في مجال العلوم الجنائية والإثبات الجنائي.

الخلاصة:

يري الباحث في خلاصة هذا البحث مجموعة من الملاحظات الهامة، وتشمل:

1- ان الأدلة الجنائية المختلفة ومختبرات الأدلة الجنائية الفلسطينية تعتبران ركيزة أساسية في منظومة العدالة الجنائية الفلسطينية المعاصرة.

2- ان قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، اسس إطاراً قانونياً متقدماً يعزز من كفاءة المختبرات الجنائية الفلسطينية وموثوقية نتائجها وتقاريرها الفنية، بما يسهم في تطوير منظومة الإثبات الجنائي وتحقيق العدالة الجنائية وحماية الحقوق والحريات العامة في المجتمع الفلسطيني.

3- ان قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي يمثل خطوة تشريعية متقدمة نحو بناء منظومة جنائية حديثة تعتمد على الدليل العلمي بوصفه أحد أهم أدوات الإثبات الجنائي المعاصر.

4- ان الأبعاد الفنية للمختبر الجنائي الفلسطيني تعتبر الأساس العلمي الذي تقوم عليه منظومة الأدلة الجنائية الحديثة، حيث تجمع تلك الأبعاد الفنية بين الخبرة البشرية والتكنولوجيا المتقدمة والأساليب العلمية الدقيقة في فحص وتحليل الأدلة.

5- ان تطور القدرات الفنية لطواقم المختبر الجنائي وارتفاع مستوى الاعتماد والجودة فيه سوف يعمل على زيادة فعاليته في دعم التحقيقات الجنائية وتعزيز الثقة بالأدلة العلمية وتحقيق العدالة الجنائية وفق المعايير الدولية المعاصرة.

6- ان المختبر الجنائي الفلسطيني يؤدي دوراً محورياً في تعزيز العدالة الجنائية من خلال توفير أدلة علمية دقيقة وموثوقة تدعم إجراءات التحقيق والمحاكمة، وتسهم في كشف الحقيقة الجنائية وحماية حقوق الإنسان وضمان المحاكمة العادلة. كما أن التطور التشريعي الذي شهده قطاع الأدلة الجنائية، ولا سيما بموجب قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، يعكس توجه المشرع الفلسطيني نحو بناء منظومة عدالة جنائية حديثة تستند إلى العلم والخبرة الفنية، بما يعزز فعالية مكافحة الجريمة ويرسخ الثقة بسيادة القانون وتحقيق العدالة.

7- التقنيات الحديثة لها أهمية كبيرة في قيام المختبرات الجنائية بعملها وخاصة البصمة الوراثية وتحليل الأدلة الرقمية وفحص الأسلحة والسموم، أصبحت أدوات لا غنى عنها في كشف الجرائم وإثباتها.

8- مع التطور الملحوظ الذي شهدته المختبرات الجنائية الفلسطينية والتقدم التشريعي الذي تحقق من خلال قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، الا ان المختبرات الجنائية الفلسطينية ما زالت تواجه تحديات متعددة تتعلق بالجوانب القانونية والفنية والمالية والإدارية والتكنولوجية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاحتلالية.

9- ان تجاوز تلك التحديات شرطاً أساسياً لتعزيز كفاءة المختبرات الجنائية، وضمان موثوقية الأدلة العلمية، ودعم منظومة العدالة الجنائية الفلسطينية بما ينسجم مع المعايير الدولية الحديثة في مجال العلوم الجنائية والإثبات الجنائي.

النتائج

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1- ان قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 يمثل نقلة نوعية في تنظيم عمل المختبر الجنائي الفلسطيني من جميع الجوانب.

2- ان قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026 بشأن المختبر الجنائي، يعتبر أول إطار قانوني متكامل ينظم عمل المختبرات الجنائية والأدلة الجنائية في دولة فلسطين، يعزز من كفاءة المختبرات الجنائية الفلسطينية وموثوقية نتائجها وتقاريرها الفنية.

3- ان المختبر الجنائي الفلسطيني يشكل ركيزة أساسية لتحقيق وتعزيز العدالة الجنائية والوقائية وتعزيز الأمن المجتمعي.

4- ما زالت هناك تحديات تواجه عمل المختبرات الجنائية الفلسطينية وتتطلب معالجة مستمرة.

التوصيات

توصي الدراسة الحالية بناء على النتائج السابقة بما يلي:

1- ضرورة تطوير التشريعات المتعلقة بالأدلة الجنائية والمختبرات الجنائية بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة في مجالات (الأدلة الرقمية والجرائم الإلكترونية، والبصمة الوراثية وقواعد البيانات الجينية، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحليل الجنائي).

2- ضرورة تجاوز مجموعة من التحديات التي تواجه عمل المختبرات الجنائية الفلسطينية.

3- ضرورة توفير الاعتماد المالي والدولي المستدام للمختبرات الجنائية الفلسطينية، بما يضمن تطوير البنية التحتية وتحديث الأجهزة والمعدات وتوفير المواد والكواشف المخبرية اللازمة.

4- ضرورة تعزيز التعاون مع المختبرات الجنائية العربية والدولية.

5- ضرورة توفير برامج التدريب النوعي والتأهيل للخبراء الجنائيين والكوادر البشرية العاملة في المختبر الجنائي.

6- ضرورة تعزيز الاستقلالية الفنية للمختبر الجنائي، بما يعزز حياد النتائج ويكرس الثقة في التقارير الفنية الصادرة عنه.

7- ضرورة الحصول على الاعتماد الدولي من خلال السعي إلى اعتماد المختبر الجنائي الفلسطيني وفق المواصفات الدولية المعتمدة، ولا سيما معيار ISO/IEC 17025 الخاص بكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة.

8- ضرورة تطوير قواعد البيانات الجنائية وخاصة للبصمات الوراثية وبصمات الأصابع والأدلة الرقمية بما يسهم في تسريع عمليات الكشف عن الجرائم.

9- ضرورة تعزيز البحث العلمي الجنائي من خلال تشجيع الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة في مجالات العلوم الجنائية والأدلة الجنائية والتقنيات الحديثة المستخدمة في المختبرات الجنائية.

10 – ضرورة نشر الثقافة الجنائية العلمية من خلال تعزيز الوعي لدى العاملين في أجهزة إنفاذ القانون والقضاء بأهمية الأدلة الجنائية وضرورة المحافظة على سلامة الدليل الجنائي منذ جمعه وحتى عرضه أمام المحكمة.

11- ضرورة تعزيز التكامل المؤسسي من خلال تطوير آليات التنسيق والتعاون بين المختبر الجنائي المركزي والشرطة والنيابة العامة والمحاكم بما يضمن سرعة تبادل المعلومات وإنجاز القضايا بكفاءة وفاعلية.

المراجع:

المختبر الجنائي الفلسطيني.. المرجعية الأولى لفحص الأدلة الجنائية (2016) مقالة منشورة على موقع سما الإخبارية – وكالة انباء فلسطينية مستقلة.https://2u.pw/jTW5GC

أبو قرع: مختبرات العلوم الجنائية ضرورة هامة لحماية المستهلك ولنزاهة القضاء الفلسطيني (2014) مقالة منشورة على موقع وطن – وكالة وطن للأنباء.https://www.wattan.net/ar/news/114224.html

قرار بقانون رقم (5) لسنة 2026م بشأن المختبر الجنائي.

قلالوة، عبد الرحمن (2020) التنظيم القانوني للمختبرات الجنائية في فلسطين ودورها في تحقيق العدالة الجنائية. رسالة ماجستير منشوره، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

أبو غضيب، عزة (2010) المعمل الجنائي: واقع ومستقبل. دراسة تطبيقية، معهد الحقوق، جامعة بير زيت – فلسطين.

https://fada.birzeit.edu/bitstream/20.500.11889/65/1/63.pdf

قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م .

أبو ظاهر، خالد طه (2025) الأدلة المادية الجنائية والبصمات المستحدثة والمقاييس الحيوية في العلوم الجنائية. الطبعة الأولى -مطابع نسق للطباعة والتصميم -نابلس -فلسطين.

المعايطة، منصور عمر (2024) الادلة الجنائية والتحقيق الجنائي لرجال القضاء والادعاء العام والمحامين وافراد الضابطة العدلية. دار الثقافة للنشر والتوزيع -الأردن -عمان.

سمارة، ناجح محمد سمارة (2024) فعالية إدارة مسرح الجريمة في فحص الأدلة الجنائية في ظل الكوارث والحروب في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في المختبر الجنائي والأدلة الجنائية. رسالة ماجستير منشوره، الاستقلال – اريحا - فلسطين.

الشرطة الفلسطينية (2026) دائرة المختبر الجنائي.

https://www.palpolice.ps/specialized-departments/212609.html

برهم، عيسى (2012) العدالة الجنائية في فلسطين: المفهوم -المقومات-الأركان-التحديات -الاحتياجات. مجلة عدالة الفلسطينية -العدد الثاني.

أهمية مختبر العلوم الجنائية لنزاهة القضاء الفلسطيني (2019) مقالة منشورة على موقع شبكة معا الإخبارية.

https://www.maannews.net/articles/994749.html